

Distr.: Limited
31 July 2019
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة الثامنة والثلاثون
فيينا، ١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ورقة مقدّمة من حكومة كوستاريكا

مذكّرة من الأمانة

تتضمن هذه المذكرة ورقة مقدمة من حكومة كوستاريكا وردت في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٩ في سياق التحضير للدورة الثامنة والثلاثين للفريق العامل الثالث. والورقة المقدّمة مستنسخة في مرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق^(١)

١- أثناء الدورة السابعة والثلاثين للفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) شجعت الدول الأعضاء على أن تقدم إلى الأمانة تعليقاتها "بشأن ماهية الحلول الأخرى التي ينبغي وضعها ومتى يمكن معالجة هذه الحلول في إطار الجدول الزمني للمشروع".^(٢)

٢- وتعرب كوستاريكا عن ثقتها من أن المناقشات التي دارت في الفريق العامل الثالث يمكن أن تؤثر إيجابياً في نظام تسوية المنازعات. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هذه العملية يمكن أن تؤدي نتائج من أجل تحسين الإجراءات القانونية، في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، ويمكن أن تصبح الأساس لإصلاحات أخرى أعمق.

٣- وتقدم كوستاريكا بموجب هذه الورقة تعليقاتها للإسهام في وضع جدول زمني للمشروع لمواصلة مناقشة الحلول الممكنة وتحقيق تقدم ملموس خلال المرحلة الثالثة من ولاية الفريق العامل الثالث. وتقتراح كوستاريكا طريقة تتضمن تحديد الأهداف والأولويات المواضيعية للمناقشة.

٤- ونعرب عن رأينا، وهو أيضاً الرأي الذي أعرب عنه أعضاء آخرون في الاجتماعات السابقة، أن أي مناقشة في الفريق العامل الثالث يجب أن تتناول السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين أطراف المنازعة، وكذلك الوسائل الكفيلة بتعزيز المساءلة واليقين القانوني والحوكمة الرشيدة لعملية التحكيم. وللقيام بذلك، من المهم أن يحدد الأعضاء عناصر معينة مثل الأهداف والنتائج المتوقعة والأطر الزمنية الإرشادية ومؤشرات التقدم لتلك المناقشات. وسوف يساعد ذلك على الحصول على نتائج ملموسة وتنظيم العمل. وفي المرفق الأول لهذه الوثيقة، نقدم للفريق العامل الثالث مثالا إيضاحيا لينظر فيه.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، ترى كوستاريكا أنه يلزم تحديد نسق ترتيبى لمناقشة الموضوعات لضمان كفاءة العملية. ونرى أن هذا ضروري أيضاً للجدول الزمني للمشروع.

٦- وعند النظر في هذا التسلسل الترتيبي، نقترح مراعاة ما يلي: '١' درجة التأيد الذي أعرب عنه الأعضاء لحلول محددة؛ أو '٢' ما إذا كانت الحلول قد أدرجت في المعاهدات القائمة؛ أو '٣' ما إذا كانت الشواغل قد تمت معالجتها من خلال القواعد الإجرائية أو في إطار عملية تعديل القواعد واللوائح التنظيمية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. ويمكن أن يفيد ذلك باعتباره مؤشراً على اتجاه سائد فيما يتعلق بتحسينات نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والاتفاق فيما بين عدد من البلدان.

(١) التعليقات الواردة في هذه الوثيقة لا تخل بالمقترحات أو الملاحظات أو التعديلات التي تطرأ مستقبلاً في موقف كوستاريكا الناجمة عن عمل الفريق العامل الثالث.

(٢) الوثيقة A/CN.9/970 - تقرير الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) عن أعمال دورته السابعة والثلاثين.

٧- وتماماً مع الورقة المقدمة السابقة،^(٣) فإننا نطلعُ الدول الأعضاء، في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، على تفضيلنا للنسق الترتيبي للمواضيع الرئيسية.

٨- ومن وجهة نظرنا، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، ومن ثم ينبغي أن تتوفر المرونة في صميم أي مناقشة في الفريق العامل الثالث. وكذلك، في حين نحن نقترح نهجاً معيناً، ولكننا في نفس الوقت منفتحون على استكشاف واعتماد أساليب أخرى يقترحها الأعضاء الآخرون.

٩- وهناك نقطة أخرى بشأن تحديد جدول زمني وهي تتعلق بالمناقشة حول الشكل الذي من المزمع أن تتخذه الحلول المحتملة. وترى كوستاريكا أنه ينبغي مناقشة الحلول بالتزامن مع مناقشة الصيغ الشكلية الممكنة التي يمكن أن تتخذها (على سبيل المثال مبادئ توجيهية أو اتفاقية أو عدة أدوات أو بند معاهدة أو غيرها). ونقترح إدراج المواعيد الزمنية لهذه المناقشة في الجدول الزمني لمشروع العمل. ويمكن لتوفر فكرة عن نوع الأداة التي يرغب الأعضاء في اعتمادها أن يسهل المشاورات الداخلية وأن يساهم في تركيز المناقشات.

١٠- ونعتقد أن العناصر المشار إليها أعلاه هي التي ينبغي أن توجه عملية إعداد جدول زمني للمشروع. ونتوقع أنه يمكن لأفكارنا في هذا الصدد أن تضيف قيمة إلى الاجتماع المقبل وأن تساعد في المضي قدماً بالعملية. ومن وجهة نظر كوستاريكا، فإن "النتائج المبكرة" التي يمكن للفريق العامل الثالث استخلاصها لن تكون نتائج معزولة؛ بل على النقيض من ذلك، إنَّ من شأن كلٍّ منها أن تلي غرضاً أكبر، وإن مجموعها كلها في حد ذاته هو إصلاح شامل.

١١- ويسعى النهج الذي تقترحه كوستاريكا إلى تحقيق نتائج إيجابية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ونحن نتوقع أن تطبيق طريقة لتحديد الجدول الزمني للمشروع يمكنه: '١' أن يمنح شرعية أكبر لعمل الفريق العامل الثالث؛ '٢' أن يُدخل تحسينات على النظام، مثل إيجاد خيارات مجموعات أدوات لتنفيذ الإجراءات الجارية في الأجل القصير، وإجراءات أكثر شفافية وأكثر فعالية وأقل تكلفة في الأجل الطويل؛ '٣' أن يمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأسس اللازمة لحل أكثر تعقيداً؛ '٤' أن يوفر مزيداً من المعلومات من أجل تيسير اعتماد السياسات العامة.

(٣) الوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.164 - ورقة مقدّمة من حكومة كوستاريكا.

المرفق الأول: مثال لمخطط جدول زمني للمشروع

نوع الشاغل	الشاغل	الأهداف	النتائج المرجوة	الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم
أولاً - المحكّمون وصنّاع القرار	مدونة قواعد سلوك	الاتفاق على مبادئ توجيهية تتضمن أفضل الممارسات.	النتائج المبكرة: مبادئ توجيهية لسلوك المحكّمين وصنّاع القرار.	الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.	- عقد اجتماعات تحضيرية من أجل الصياغة. - تقديم المشروع إلى اللجنة. - النشر النهائي.
	إصدار مدونة لقواعد السلوك تُستخدم في الإجراءات.	إصدار مدونة لقواعد السلوك تُستخدم في الإجراءات.	النتائج النهائية: مدونة قواعد السلوك.	الربع الأول من عام ٢٠٢١.	- عقد اجتماعات تحضيرية من أجل الصياغة. - تقديم المشروع إلى اللجنة. - النشر النهائي.
ثانياً - افتقار قرارات التحكيم إلى الاتساق والتماسك والقابلية للتنبؤ بها والصحة					
ثالثاً - تكلفة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومدتها					
رابعاً - شواغل أخرى					

المرفق الثاني: أولويات كوستاريكا

(أ) افتقار قرارات التحكيم إلى الاتساق والتماسك والقابلية للتنبؤ بها والصحة

- ١- تقديم مذكرات من الأطراف التعاهدية غير المتنازعة.
- ٢- تعزيز مشاركة سلطات الدولة في إيجاد حلول بناءً على المشاورات كسبيل لاجتناب المنازعات وتسويتها بوسائل أخرى غير التحكيم.
- ٣- وضع تفسيرات مشتركة وآليات لتنفيذها بالنظر إلى المعاهدات.
- ٤- تشاور هيئات التحكيم مع سلطات الدولة (حول الإجراءات غير المتوافقة أو الخدمات المالية أو التدابير الضريبية على سبيل المثال).
- ٥- إيجاد آليات لمعالجة الإجراءات القانونية المترامنة حينما يؤثر تدبير واحد على عدة مستثمرين.
- ٦- وضع معايير قانونية للحد من المطالبات التي تقدمها كيانات مختلفة تنتمي إلى هيكل مؤسسي واحد.

(ب) المحكّمون وصنّاع القرار

- ١- إعداد مدونة قواعد السلوك للمحكّمين وصنّاع القرار.
- ٢- وضع شروط لتعيين المحكّمين.
- ٣- تحسين النظام الحالي لتعيين المحكّمين وردّهم (الاعتراض عليهم)، بما يشمل التعهد بالتنوع.
- ٤- وضع نظام لمراقبة إجراءات رد المحكّمين.
- ٥- عواقب عدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك.

(ج) تكلفة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومدتها

- ١- ممارسات جيدة لدرء المنازعات.
- ٢- أدوات للحد من التكاليف.
- ٣- مبادئ توجيهية بشأن توزيع التكاليف وتحديد ضماناتها.
- ٤- آليات لرفض المطالبات العبثية في مرحلة مبكرة.
- ٥- قواعد التمويل من الغير.
- ٦- الدعاوى المضادة من الدول المدعى عليها.
- ٧- المراكز الاستشارية.